

المتدخل الإنساني وغير الإنساني!

المصدر: الأهرام اليومى

د. محمد قدرى سعيد

مرة أخرى يتكرر مُصطلح «المتدخل الإنساني»، أو المتدخل العسكرى «لأغراض إنسانية»، حيث يُفترض فى هذه الحالة عدم وجود مصلحة ذاتية أو أسباب أيديولوجية لتبرير التدخل فى دولة ما. وفى الآونة الأخيرة صارت المنطقة العربية ساحة مفتوحة لتدخل الدول الكبرى عسكريا وسياسيا لدعم حركات شعبية ضد نظم فقدت شرعيتها، وتحولت العلاقة بين النظام الحاكم وقطاعات واسعة من الشعب إلى حالة صراع ممتدة لعقود طويلة. لم يعد التدخل مقصورا على دول كبرى من أعضاء مجلس الأمن فحسب، بل أيضا من دول ذات نفوذ إقليمي ترى أن من واجبها التدخل سياسيا وأحيانا عسكريا لتحقيق الاستقرار فى دولة مُعينة ودفعها بعيدا عن خطر الانغماس فى نزاعات وحروب أهلية. تركيا على سبيل المثال قدمت مؤخرا نصائح كثيرة إلى القيادة السورية من أجل إقامة نظام ديمقراطى حقيقى فى سوريا وإيقاف العمل بقانون الطوارئ. وكذلك فى البحرين تدخلت قوات درع الجزيرة للتعامل مع حركات احتجاجية تطالب بالتغيير والديمقراطية وحقوق الإنسان .

أما مصر فقد تعرضت قبل وأثناء ثورتها الأخيرة إلى تدخلات مُختلفة لم تزد كثيرا عن مجرد ضغط من الخارج على الرئيس السابق للتنحى من جهة وتشجيع المجلس العسكرى الأعلى فى سعيه إلى مزيد من الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان من جهة أخرى .

نظرية "المتدخل الإنساني" جاءت إلى منطقة الشرق الأوسط منذ عقود مُتخفية تحت أسباب إنسانية، ثم تطورت إلى تدخل لإيقاف حروب أهلية كانت وراء مقتل أعداد هائلة من المواطنين، وانقسام الدولة الواحدة إلى عدد من الدويلات المُمزقة مثلما حدث فى الصومال وفى السودان وربما أيضا فى اليمن فى المستقبل. وتُعتبر حالة العراق نُمونجا صارخا للتدخل الكامل بقيادة الولايات المتحدة وبدون موافقة من مجلس الأمن. وتبدلت أسباب التدخل فى العراق كما تخيلته الولايات المتحدة بين البحث عن أسلحة للدمار الشامل ومحاربة الإرهاب أو بناء ديمقراطية واحدة لكن ذلك لم يتحقق كاملا حتى الآن. لقد دفع الشعب العراقى ثمنا فادحا

لهذه الحرب، ووصفت الأمم المتحدة المتدخل الأمريكي في العراق بأنه «غير قانوني» و«غير إنساني». ولاشك أن العراق تخلص من نظام استبدادي قاس لكنه سوف يحتاج إلى سنوات عديدة قبل أن يمتلك ثقافة ديمقراطية حقة خاصة أن العراق واقع مع السعودية ودول الخليج تحت ظل إيراني كثيف. لقد أدى التدخل العسكري الأمريكي في العراق إلى فتح الباب على مصراعيه أمام جدل عالمي وعربي حول شرعية وأخلاقية هذا النوع من التدخل وتبعاته الدولية والإقليمية والمشكلات والمصاعب التي تواجه عملية إعادة البناء السياسي والاقتصادي والاجتماعي بعد أن دمرته العمليات العسكرية.

أهم ما في مفهوم «التدخل الإنساني» فكرة «التدخل الجماعي». بدءاً من عام 1990 وقع حادثان مهمان تمخض عنهما ميلاد نظام عالمي جديد تمثل الأول في انهيار الاتحاد السوفيتي، أما الثاني فتتمثل في الغزو العراقي للكويت. فبعد أن صدرت قرارات مجلس الأمن الدولي بإدانة العدوان العراقي اتفق أعضاء المجلس بما في ذلك الولايات المتحدة على القيام بعمل جماعي وليس أحادي. وقد فتح هذا الاتفاق الباب أمام التدخل الجماعي في كثير من المصراعات الداخلية والدولية باستخدام القوة العسكرية أولاً واتباعها بعد ذلك بعدد من الآليات مثل عمليات حفظ السلام، والعقوبات، ومشاريع إعادة بناء الدولة. وبناءً عليه قامت قوى إقليمية ودولية ذات نفوذ بتدخلات عسكرية ليست من أجل خدمة مصالحها بل من أجل منع كوارث إنسانية أو الحفاظ على السلام والاستقرار كما حدث في ليبيريا عام 1990، وفي شمال العراق عام 1991، وكوسوفو عام 1999، وسيراليون عام 2000. وهذا ما نلاحظه الآن في العمليات العسكرية الجارية في ليبيا بواسطة

«

التحالف الدولي» أو حلف الناتو مؤخراً

.

وتثير هذه «التدخلات الإنسانية» قضايا شائكة يصعب حلها أحياناً بواسطة الدول المشاركة، كما تمثل مُعضلات مُعقدة للمنظمات الدولية والإنسانية. إن التدخل العسكري مهما كانت دوافعه الإنسانية يُثير وي طرح اعتبارات قانونية وأخلاقية وسياسية أمام المجتمع الدولي. وبعد كل تدخل تقوم الدول المشاركة فيه بسوق الكثير من المبررات والأسباب لتغطية تدخلها، بينما تسوق دول أخرى في المقابل عدداً من المبراهين لإدانة تلك المبررات والأسباب. ونتيجة لهذا الجدل المتبادل خضعت دواعي التدخل العسكري الإنساني لضوابط صاغها المجتمع الدولي مستنداً إلى القانون الدولي، ومدى منطقية التدخل العسكري أو تقبله من الدول بصورة فردية أو جماعية، وطبيعة رؤية الرأي العام له مُتمثلاً بوسائل الإعلام والمنظمات غير الحكومية والمجتمع الأكاديمي والمنظمات الدولية. وهناك أيضاً بعد سياسي مهم يستند إلى اعتبارات عملية مثل الاضطراب إلى التدخل، والفوائد المُحتملة للأطراف المشاركة، وجدوى العملية العسكرية، وردود الفعل والتصرفات المُحتملة من قبل الدول الأخرى. وكذلك البعد العملياتي خلال المراحل المُختلفة لعمليات العسكرية. وكقاعدة عامة، لا يكون الدافع وراء التدخل الجماعي السعي من أجل مصالح قومية للقوى العظمى أو البلدان القائمة بالتدخل، ولكنه يُنظر إليه بالأحرى كآلية لتنفيذ الأهداف الرئيسية للسلام والأمن العالميين أو السلم الإقليمي. وتحت مظلة التدخل الجماعي استطاع مجلس الأمن الدولي التدخل في الشؤون الداخلية لبعض الدول من خلال سلطة أو إدارة دولية لها بعض الصلاحيات الجوهرية. وقد فرضت طبيعة «التدخل الجماعي» مُعالجات جديدة لجوانب العمل العسكري اثبتت من حقيقة أن العمليات العسكرية لا تقوم بها دولة واحدة، وأنها لا تهدف إلى لمصلحة إنسانية متعلقة بالشعب

.

وبين كل الحالات الساخنة في المنطقة العربية نجد الحالة الليبية مثلاً ناضجاً لمفهوم التدخل الإنساني في صورته الحديثة المُطورة لتتناسب تلك الظاهرة الاحتجاجية والثورية المرافقة في العالم العربي. فالأحداث على الأرض كانت قد وصلت إلى صدام دامي بين القوى الشعبية الماثرة من جهة والعقيد القذافي وقدراته العسكرية من جهة أخرى والتي لم يتردد في استخدامها ضد المدنيين. وعندما مرت الحالة على الجامعة العربية والاتحاد الأوروبي ثم في النهاية مجلس الأمن صدر قرار الأخير بالتدخل عسكرياً لحماية المدنيين. وترى الأمم المتحدة أن التدخل العسكري في هذه الحالة لا يمس السيادة الليبية لأن الإجراء يستند إلى مبدأ «مسؤولية الحماية

» Responsibility to Protect

الذي أقرته الأمم المتحدة منذ عشر سنوات تقريباً. وهناك بطبيعة الحال من ينتقد هذا المبدأ ويراه طريقاً خلفياً للتدخل التعسفي في شؤون الدول ذات السيادة

.

لكن في نهاية الأمر يبقى الحكم على هذا التصرف متروكاً للضمير العالمي، وكيفية رؤيته للعقيد القذافي، وتاريخه وتصرفاته وموقف الشعب الليبي منه

.

وقد تخلص عن العقيد القذافي كثير من الدبلوماسيين الليبيين في الجامعة العربية والأمم المتحدة ثم وزير خارجيته مؤخراً

.

في إطار ما سبق يتبقى الجانب العملياتي للتطبيق للموضوع وكيفية تفصيله على الحالة الليبية. والخيار بدأ بفكرة فرض حظر

جوى يحرم على العقيد القذافى السيطرة الجوية ويمنعه من استخدام ذلك فى ضرب تجمعات الثورة. وقد اتخذت العملية العسكرية مُنحنى صاعدا لكن ببطء حتى يعطى للعقيد الليبي فرصة الانسحاب من المعركة وتسليم السلطة للقوى الشعبية ممثلة فى المجلس الانتقالي الليبي وذلك حقنا للدماء وتجنباً لحرب أهلية سوف يدفع تكلفتها الشعب الليبي، وأيضا لخفض كلفة التحالف الدولى الذى بدأ أولا بمشاركة الولايات المتحدة وفرنسا والمملكة المتحدة ثم انتهى بإعطاء المسؤولية لحلف الناتو الذى من جانبه أخذ خطوات بطيئة كانت ومازالت محط نقد من المجلس الانتقالي الليبي ومصدر تشجيع لقوات العقيد القذافى للتحرك صوب الشرق والسيطرة على أماكن لم تكن تحت سيطرته

وبجانب العمليات العسكرية هناك أدوات أخرى دولية سوف تُستخدم ولها علاقة مباشرة بالجانب الإنسانى فى تلك المسألة وهى المحكمة الجنائية الدولية وما يمكن أن تفعله لمحاسبة القذافى ونظامه الأمنى والعسكرى فى ضوء قائمة الجرائم الطويلة التى اقترفها هو وكثير من المحيطين به